المرأة لدعم المرأة

شبكة النساء الديمقراطيات لدعم المرأة

نيسان - أيلول ٢٠٠٩

في هذا العدد

عن التطوّع - رولا عطار ____ ٣

شؤون برلمانية

ركود الدور الرقابي للسيدات النواب خلال الدورة العادية الأولى
وما بين الدورتين لعام ٢٠٠٩ وتحرك خلال الدورة العادية الثانية ____ ٤

إقرار ١٣ مشروع قانون وقانونا مؤقتا خلال استثنائية مجلس الأمة المنفضة ____ ٥

شؤون حزبية

مقابلة مع نائب امين عام حزب الحياة الأردني نهايه القرالة ____ ٧

شؤون بلدية

المفرق ____ ٨

أعضاء من شبكة المرأة لدعم المرأة

مقابلة مع معالي الأستاذة اسمى خضر ____ ٩

مقابلة مع السيدة كلثم مريش ____ ١٠

أخبار شبكة المرأة لدعم المرأة

جلسة نقاشية حول
" العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية " ____ ١٢

أخبار شبابية

اللجنة الشبابية المؤازرة لشبكة المرأة لدعم المرأة ____ ١٤

أخبار محلية متفرقة

جريسات مقررة تجمع لجان المرأة لمحافظة البلقاء ____ ١٥

الكاتب الساخر يوسف غيشان :
"المرأة الأردنية تعاني من كافة اشكال العنف المؤدلجة دينيا وتقاليديا وقانونيا" ____ ١٥

أخبار عالمية وأقليمية

تخصيص ٦٤ مقعدا في مجلس الشعب المصري للنساء ____ ١٨

النائب معصومه المبارك في مقابلة خاصة لنشرة شبكة المرأة لدعم المرأة ____ ١٩

كلمة رئيس التحرير

نساء خارج الزمن !! ____ ٢١

الفريق الاداري

رولا عطار
المدير المقيم في الاردن، المعهد الديمقراطي الوطني

نور الرزاز
منسقة برامج، المعهد الديمقراطي الوطني

الفريق الاستشاري

خلود الخطاطبة
المستشار الاعلامي ورئيس تحرير النشرة، شبكة المرأة لدعم المرأة

شكر خاص

نڤارت تامينيان
مسؤول مالي واداري أول ، المعهد الديمقراطي الوطني

معلومات الاتصال

هاتف: ٤٦١٢٥٢٧ ٦ ٩٦٢+

فاكس: ٤٦١٢٥٧١ ٦ ٩٦٢+

بريد الكتروني: whw@batelco.jo

عن التطوّع

رولا عطار

ما هي الهدية الوحيدة ذات المغزى التي نستطيع أن نهبها للاخرين؟ الوقت. قد يكون ذلك مثالياً نوعاً ما ولكن الحقيقة أن المتطوعين هم القوة التي تقود نحو التنمية البشرية والمجتمعية وبالتالي نعتبرهم عنصر مهم لبناء المجتمعات الداعمة. إن الفائدة التي تعود على المجتمع والبلد من التطوع كثيرة وواضحة ولكن الفائدة التي تعود على المتطوع يتم التغاطي عنها احياناً، فالتطوع ليس بالتنظيم ذات الاتجاه الواحد، فهو تبادل للمهارات والمعرفة وحميمية يستفيد منها المتطوع بشكل كبير.

التطوع نشاط سهل المنال، فأي شخص من خلفية اجتماعية اقتصادية أو اكاديمية، أو من أي فئة عمرية أو على أي مستوى من المهارة يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في المجتمع وبنفس الوقت يصل الى اكتفاء ذاتي من الخدمة التي قدمها. بالنسبة لفئة الشباب، فالفائدة الشخصية التي تعود عليهم من التطوع واسعة وتساهم في بناء مهاراتهم وتقويتهم وتهبهم الشعور بالهدف.

بالاضافة، فالتطوع تعزيز، فهو يقدم الفرصة للمتطوع للانخراط بمشروع أو قطاع أو مجتمع معين. أما بالنسبة للمتطوع المتحمس ، فيتحول الأمر الى فرصة لتعلّم كيفية أتخاذ القرارات التي تؤثر أكثر ما تؤثر في حياة الانسان. هذا النوع من المعرفة يمهّد الطريق للتأثير في أتخاذ القرارات والسيطرة على قيادة المجتمع. وبهذا، يصبح التطوع عامل معزز ومحقق، يسلّح المتطوع بالمعرفة الضرورية لاحداث التغيير.

التطوع يغذي رغبة بسيطة لدى الانسان: الرفقة. الشباب منشغل دائماً بالبحث عن البيئة الاجتماعية الملائمة التي يشعرون فيها بتقديرهم ويستمدون منها الشعور بالهدف. فالتجربة التطوعية السليمة يمكن أن تغذي هذه الرغبات من أجل الوفاء والصداقة الحميمة. وليس التطوع فرصة لاكتشاف الشغف لدى الشخص فقط، ولكنه طريقة لاحاطته بالاصدقاء ذو الاهتمامات المتشابهة والبحث عن المخلصين منهم. فالعلاقات والشعور بقيمة النفس الذي حصلنا عليه من التطوع يعيش معنى مدى الحياة، يزودنا بخلفية ثابتة عن التواصل ويمنح شرعية متبادلة بين الشخص والمجتمع.

ومع استمرار وتوسّع عمل شبكة المرأة لدعم المرأة، يبقى المتطوعون أكثر المصادر قيمة. فالعلاقة يجب أن تكون تبادلية، فكل من الاعضاء والمتطوعين يجب أن يسخّروا الشبكة لصقل مهاراتهم وبناء شبكة الاتصال والرؤية لديهم. ندعوكم لمساعدة الشبكة والاستفادة منها ونتطلع لمزيد من التعاون.

ركود الدور الرقابي للسيدات النواب خلال الدورة العادية الأولى وما بين الدورتين لعام ٢٠٠٩ وتحرك خلال الدورة العادية الثانية

عمان – نشرة شبكة المرأة لدعم المرأة

إن وجود مؤسسات بحثية توثيقية مدنية ضرورة ملحة لكل المجتمعات الديمقراطية وعلى الأخص ما يتعلق منها برصد وتحليل الأداء البرلماني. ويعتبر مشروع " مرصد البرلمان الأردني " الذي يشرف عليه مركز القدس للدراسات السياسية واحدا من المشاريع الهامة التي تهدف للنهوض بمستوى الأداء النيابي العام والإرتقاء ايضا بمستوى الشفافية وتمكين المواطن من الحصول على المعلومات لزيادة وعيه السياسي ومساعدته على اتخاذ قراراته وزيادة نسبة مشاركته .

ويصدر المرصد البرلماني الأردني الموثق الكترونيا ايضا تقارير منتظمة ترصد وتحلل حصاد الدورات البرلمانية المتعاقبة تشريعيا ورقابيا وتقارير نوعية خاصة بأداء المجلس حول بعض القضايا المحددة والتي تتصدر مكانة متقدمة في الأجندة الوطنية للأردن والأردنيين .

وفي هذا العدد تقوم النشرة بتسليط الضوء على مساهمات السيدات النواب السبع في مجلس النواب الأردني الخامس عشر خلال الدورة العادية الأولى والدورة العادية الثانية وما بين الدورتين لعام ٢٠٠٩ .من خلال تحليل الجداول البيانية للمرصد البرلماني.

ففيما يتعلق بالدور الرقابي للسيدات النواب السبع خلال الدورة العادية الأولى وما بين الدورتين لعام ٢٠٠٩ والمتمثل بالأسئلة النيابية والإستجوابات والإقتراحات برغبة والمناقشة العامة والمذكرات والعرائض اضافة الى حجب الثقة والنائب في الإعلام فلم يكن لهن اي نشاط يذكر وتميزت هذه الفترة لديهن بالركود التام للدورالرقابي . الا ان هذا الركود تحرك لدى ٤ سيدات نواب خلال الدورة العادية الثانية في بندين فقط المتعلقان بتقديم المذكرات والعرائض وظهورهن في الإعلام وهن النائب فلك الجمعاني والتي قدمت عشر مذكرات وعرائض احتجاج والنائب ريم القاسم والتي قدمت ٤ مذكرات احتجاج وظهرت مرتين في وسائل الإعلام والنائب حمديه القويدر والتي قدمت للمجلس ١١ مذكرة احتجاج وظهرت ٤ مرات في وسائل الإعلام والنائب انصاف الخوالده التي ساهمت بتقديم ٦ مذكرات احتجاج لمجلس النواب الخامس عشر وظهرت مرة واحدة في وسائل الإعلام .

فيما ساهمت النائب آمنه الغراغير في المناقشة العامة مرتين خلال الدورة الثانية اضافة الى تقديمها ١٠ مذكرات احتجاج للمجلس ومشاركتها اربع مرات في وسائل الإعلام

والنائب ثروت العمرو والتي مارست دورها الرقابي في الدورة الثانية لعام ٢٠٠٩ من خلال المناقشة العامة ثلاث مرات وتقديم العرائض ومذكرات الإحتجاج ٦ مرات اضافة الى ظهورها في وسائل الإعلام مرتين اما النائب ناريمان الروسان فقد بدا نشاطها واضحا في الدورة الثانية من خلال مساهمتها في خمس من نشاطات المجلس والمتمثلة بالأسئلة النيابية ٦ مرات والإستجواب لمرة واحدة والمساهمة بالمناقشة العامة لمرة واحدة اضافة الى تقديم عشر من عرائض ومذكرات الإحتجاج وظهورها لمرة في وسائل الإعلام .

اما فيما يتعلق بالدور التشريعي للسيدات النواب السبع من خلال " اقتراح القانون " فقد قدمت النائب ثروت العمرو والنائب آمنه الغراغير ثلاث اقتراحات لتعديل قوانين اما النائب حمديه القويدر قدمت اقتراحين لتعديل قوانيين فيما قدمت النائب انصاف الخوالده وريم القاسم والنائب ناريمان الروسان مقترحا واحدا لتعديل قانون بينما لم يكن للنائب فلك الجمعاني اي مقترح خلال عام ٢٠٠٩ .

وكانت اهم مساهمات السيدات النواب التشريعية باقتراح تعديل ماده ٤٢ من قانون المطبوعات والنشر والتي تقدمت بها النائب آمنه الغراغير وكان المقترح الوحيد للنائب ريم القاسم اضافة الى النائب ثروت العمروواإقتراح الوحيد المقدم من النائب ناريمان الروسان بتعديل مادة من قانون رقم ٢٦ للغرف الصناعية وهو نفس الإقتراح الذي قدم من قبل النائب حمديه القويدر وثروت العمرو كما اقترحت السيدات النواب حمديه القويدر وثروت العمرو وآمنه الغراغير تعديل المادة٣ من الفقرة ب من قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم كما اشتركت النائب الغراغير والخوالده باقتراح بتعديل الماده ١٩ من القانون المؤقت لمؤسسة المحاربين القدماء رقم ٢٦ لعام ١٩٧٧ .

مشاريع قوانين مهمة احدثت جدلا في الشارع الأردني كقانون ضريبة الدخل والضمان الإجتماعي وغيرها... بقيت في ادراج النواب...

إقرار ١٣ مشروع قانون وقانونا مؤقتا خلال استثنائية مجلس الأمة المنفضة

عمان – شبكة المرأة لدعم المرأة

بإرادة ملكية وحسب المادة ١/٨٢ من الدستور الأردني التي تنص على ان "للملك ان يدعو عند الضرورة مجلس الأمة الى الإجتماع في دورات استثنائية ولمدة غير محددة لكل دورة من اجل اقرار امور معينة تبين في الإرادة الملكية عند صدور الدعوة وتفض الدورة الإستثنائية بإرادة ." فضت الدورة الإستثنائية لمجلس الأمة الخامس عشر الإثنين في العاشر من آب الماضي بعد ٦٢ يوما من عمرها الطويل مقارنة بالدورات الإستثنائية الماضية. وكان قد ادرج على جدول اعمالها ٢٩ قانونا مؤقتا ومشروع قانون بالإضافة الى تقارير ديوان المحاسبة السنوية من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٨ وتعديلات النظام لمجلس النواب. وتمخضت الدورة عن إقرارتقارير ديوان المحاسبة السنوية،اضافة الى ١٣ مشروع قانون وقانونا مؤقتا وهي:

شؤون برلمانية

١. مشروع قانون سلطة اقليم البتراء السياحي التنموي لسنة ٢٠٠٩
٢. مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٩
٣. مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ٢٠٠٩
٤. مشروع قانون الجامعات الأردنية لسنة ٢٠٠٩
٥. مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ٢٠٠٩
٦. مشروع قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠٠٩
٧. مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لسنة ٢٠٠٩
٨. قانون مؤقت رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ قانون الهيئة الوطنية للتصنيع
٩. مشروع قانون معدل لقانون رعاية الثقافة لعام ٢٠٠٩
١٠. مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لعام ٢٠٠٩
١١. مشروع قانون معدل للقانون المعدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة لسنة ٢٠٠٩
١٢. مشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل لسنة ٢٠٠٩
١٣. مشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز الصخر الزيتي بين الحكومة الأردنية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الأردن للصخر الزيتي (بي في)

ولكن بالمقابل هنالك مشاريع قوانين مهمة وأحدثت جدلا في الشارع الأردني كقانون ضريبة الدخل ، ومشروع قانون الضمان الإجتماعي ومشاريع الإستثمار والعقوبات بقيت في ادراج النواب للدورة العادية الثالثة .مع الإشارة الى ان النواب وصلوا الى المادة ١١ من اصل ٧٠ بمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل .

نائب امين عام حزب الحياة الأردني والمسؤول السابق عن ملف المرأة في جماعة الإخوان المسلمين نهايه القرالة: "ايماني بالعمل الميداني وشعوري بالمسؤولية تجاه مجتمعي ما دفعني للعمل الحزبي"

عمان – نشرة شبكة المرأة لدعم المرأة

نائب امين عام حزب الحياة الأردني
نهايه القرالة

تجذبك شخصيتها القوية المفعمة بالحياة والتحدي مع سلاسة " وإجتماعية " ملحوظة في التعامل مع الغير. نهايه القرالة العضو السابق في جماعة الإخوان المسلمين والتي كانت مسؤولة عن ملف المرأة في جماعة الإخوان على مدار 13 عاما تحتل الآن منصب نائب امين عام حزب الحياة الأردني .

وتقول نهايه القرالة بأن الإختلاف في وجهات النظر هو ما دفعها لترك جماعة الإخوان بعد هذه الفترة الزمنية الطويلة التي امضتها معهم وأضافت لها الكثير، و بالرغم من تقديرها واحترامها لهم .

وتحلم نائب امين عام حزب الحياة والتي وصلت الى مكانتها في الحزب عبر الإنتخاب والسبل الديمقراطية وبجدارة، بأن تكون الصورة الجميلة والمشرقة للإسلام والتي تقود مجتمعها نحو الأفضل بفاعلية واتزان .وان يصبح الأردن نموذجا يحتذى به يضاهي دول العالم وان تكون جزءا من هذه المنظومة التي تعمل على بناء الأردن النموذج.

وعن العوامل التي دفعتها للعمل الحزبي تشير القرالة الى ايمانها بالعمل الميداني وشعورها بالمسؤولية تجاه مجتمعها والى ان العمل الحزبي يهدف لخدمة المجتمع. وعن اسباب اقتناعها وانضمامها لحزب الحياة اضافت نهايه القرالة لمحررة النشرة : "اعتقد ان الحزب الذي انتمي اليه الآن نابع من بيئتنا ويمثل هويتنا ويمكن افرادنا ويشمل افكارنا وبرامجه ومنهجه واضح . وما جذبني للحزب ايضا تبنيه للمرأة بجميع قضاياها وتمكينها ودفعها لتكون من قيادات الحزب. فبالإضافة الى كوني نائبة للأمين العام في حزبي كثيرات ايضا قياديات في المجلس التنفيذي والدوائر المختلفة بالحزب."

شؤون بلديـة

محافظة المفرق : ١٨ بلديـة

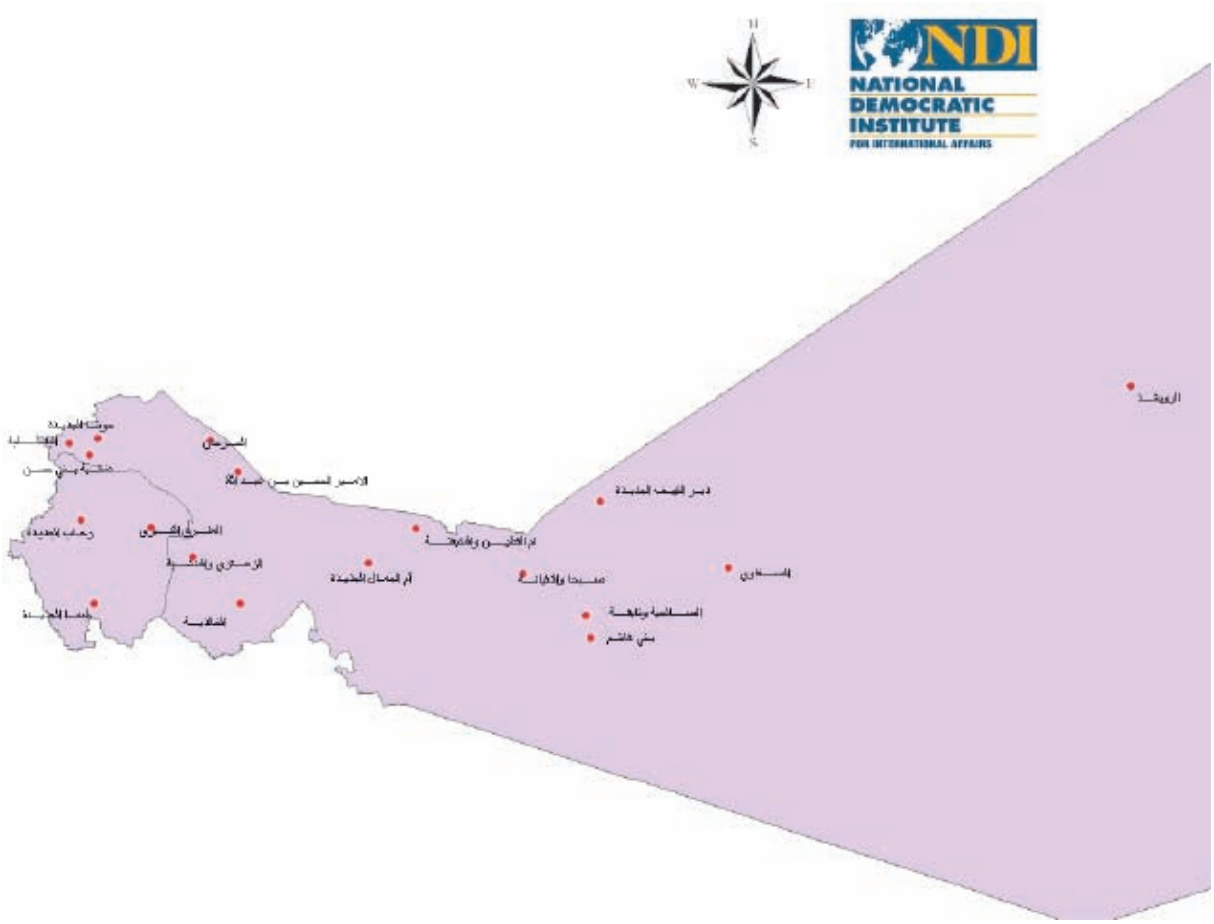

الرقم	البلدية	عدد الاعضاء	رئيس البلدية	عدد العضوات النساء	عدد الاعضاء الذآور	الفائزات من النساء بالكوتا	الفائزات من النساء خارج الكوتا
1	الرويشد	8	فلاح اضافة المساعيد	3	5	2	1
2	دير الكهف الجديدة	8	محمد عواد الصبيح	2	6	2	0
3	الصفاوي	7	محمد فردوس الشرفات	1	6	1	0
4	رحاب الجديدة	11	خالد عبد الكريم اخو ارشيدة	3	8	3	0
5	بلعما الجديدة	8	عمر مقداد الخوالدة	2	6	2	0
6	الزعتري والمنشية	9	فرج احميدي الفوارعة	2	7	2	0
7	حوشا الجديدة	9	خلف جازي البري	2	7	2	0
8	منشية بني حسن	9	غازي محمد شديفات	2	7	2	0
9	السرحان	8	عبد الكريم غصاب السرحان	2	6	2	0
10	الخالدية	8	سالم نمور الرومي	2	6	2	0
11	المفرق الكبرى	11	عبد الله راشد العرقان	3	8	3	0
12	صبحا والدفيانة	8	عمر صبح الديلمز	2	6	2	0
13	ام الجمال الجديدة	7	صالح فلاح المساعيد	2	5	2	0
14	الصالحية والنايفة	8	عبد الله رجا الاقرع	2	6	2	0
15	الامير الحسين بن عبد الله	7	حتمل محمد الشرعة	1	6	1	0
16	الباسلية	8	ثاني علي الحمود	2	6	2	0
17	ام القطين والمكيفتة	8	محمد سلحوب الشرفات	3	5	2	1
18	بني هاشم	9	محمد طلب الشرفات	2	7	2	0

أعضاء من شبكة المرأة لدعم المرأة

"حرب شرسة تمارس تحت السطح ضد النساء في المواقع العامة "

عمان- شبكة المرأة لدعم المرأة

معالي الأستاذة
أسمى خضر

"انجزنا الكثير ...وحققنا اهدافا عديدة سعينا اليها كنساء في الأردن .... الا ان اهداف جديدة تنشأ بعد كل انجاز" هكذا بدأت رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمحامية المخضرمة اسمى خضر حديثها لنشرة شبكة المرأة لدعم المرأة .

وأكملت بقولها: "لا يخفى على الجميع وضع المرأة الأردنية المتميز في التعليم على مستوى المنطقة، والمستوى المعيشي الجيد نسبيا مقارنة بالدول المحيطة ، ومقدار الإحترام والتقدير الذي تحظى به في محيط الأسرة والمجتمع، وتقبل المجتمع لها في الحياة العامة بشكل اكبر مقارنة بالعقود الماضية. الا انه بالرغم من كل ما سبق ذكره لازال اداء النساء في الأردن غير مرض تماما."

وأوضحت اسمى خضر : "الآداء مازال بحاجة الى مزيد من الصقل في الشأن العام والتفهم العميق لمشكلات المجتمع، كما ان لدينا مشكلات تتعلق بالأداء الديمغرافي العام ومعايير انتقاء الأشخاص للموقع العام وما زالت المقاعد التمثيلية شخصية عائلية وانطباعية مصلحية."

وأضافت : "للآن لم نصل بعد لمستوى الإرتقاء بالإنتقاء على اساس المواطنة او على اساس برامج سياسية اجتماعية واضحة . وتحت السطح مازالت حرب شرسة ضد النساء في المواقع العامة والمرأة تحتاج الى مواصفات استثنائية حتى تتمكن من الوصول الى مواقع قيادية. ولكن فوز السيدة ريم بدران بالمنافسة في انتخابات غرفة تجارة عمان مؤخرا مثال واضح على ازدياد الوعي لدى الأردنيات ويثبت ان المرأة الكفؤة يمكن ان تحصد النجاح اذا توفرت الفرصة."

وعن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة التي تراسها خضر اشارت الى انها تعمل بنهج تشاوري مع الجهات الرسمية والأهلية ولها العديد من الأذرع التنفيذية ، كاللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية والتي تضم معظم منظمات المجتمع المدني الفاعلة وغيرها.

وعبرت خضر عن اسفها للجهود المبعثرة لكثير من منظمات المجتمع المدني نتيجة لعدم التنسيق وتكرار الجهود وازدواجية العمل والتي تعتبر هدرا للموارد واضعاف لصوت المرأة. واشارت الى ان المشكلة بتقبل منهج التحالفات الذي يعتمد على تعظيم القواسم المشتركة وارجاء الخلافات.

وتحدثت خضر عن الدور الكبير الذي تلعبه اللجنة بدعم المرأة من خلال العديد من الشبكات التي انشأتها لهذا الهدف، كشبكة "شمعة " و"نشميات " وشبكة الإتصال الحكومي ، وآلية العمل التي تغطي جميع محافظات المملكة ، وأشارت الى جهودهم الحالية بالتحضير للإنتخابات البلدية والتفكير بالوسائل المناسبة لدفع افضل الكفاءات النسائية نحو الإنتخابات البرلمانية .

وأكدت خضر على التوجه الحكومي بتعزيز دور المرأة في التنمية والمشاركة الإقتصادية ورفع نسبة مشاركتها بقطاع العمل وان كان الأمر يتطلب المزيد من الدعم وتخصيص الموارد واتاحة الفرص، اضافة الى تعديل بعض التشريعات في قانون الضمان الإجتماعي والإلتزام بتطبيق بنود القانون التي تحقق العدالة للمرأة العاملة على الأخص وحمايتها ، والحاجة الملحة لدراسة مساهمة المرأة الغير رسمية في الإقتصاد.

وأضافت : "لإتاحة الفرصة كي تتولى المرأة الأردنية مناصب قيادية دون تمييز لابد من سياسات حكومية تؤدي الى هذه النتيجة بجانب تغيير النظرة المجتمعية للمرأة خاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص، واعادة النظر في تقييم الأدوار التقليدية بين المرأة والرجل بحيث يتقاسمان المسؤولية في المنزل."

"انجزنا الكثير ...وحققنا اهدافا عديدة سعينا اليها كنساء في الأردن .... الا ان اهداف جديدة تنشأ بعد كل انجاز."

وتطرقت خضر الى العنف المجتمعي العام تجاه المرأة ، فأكدت ان الجريمة والإساءة للمرأة نتيجة لإستضعافها ، فدائما ما تفرغ التوترات في الفئات الأضعف وهذه التوترات تتفاقم في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة وضعف هيبة القانون.

الناشطة وعضو شبكة المرأة لدعم المرأة كلثم مريش:"مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة مؤشر واضح للديمقراطية في الأردن "

عمان- شبكة المرأة لدعم المرأة

السيدة كلثم مريش

تجدها دائما في صدارة المؤتمرات والندوات والورشات المتعلقة بالمرأة وقضاياها ، وهمومها تلفت انتباه الحضور بأسئلتها ومداخلاتها الذكية التي تنم عن ثقافة عالية بمختلف القضايا السياسية والإجتماعية وغيرها. كلثم مريش من الناشطات في شبكة المرأة لدعم المرأة ، وتعتبر من الأعضاء المؤسسين لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني وأمينة سر صندوق التجمع والتي تحمل درجة البكالوريس في علم الإجتماع.

وتحدثت مريش بداية لمحررة النشرة عن اهمية المنظمات النسائية المختلفة كالإتحاد النسائي الأردني واللجنة الوطنية لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة وغيرها ودورها في حشد طاقات المرأة الأردنية وتنظيمها وتوجيهها لتحقيق اهدافها بتحسين واقع المرأة في الأردن وتفعيل دورها في شتى المجالات.

وأضافت: "ما زالت الدولة الأردنية تتجه نحو تمكين المرأة من ممارسة حقوقها وواجباتها انسجاما مع الدستور الأردني والمرجعيات الوطنية. كما احتلت مشاركة المرأة الأردنية سياسيا مرتبة متقدمة ضمن اهتمامات الملك عبدالله الثاني والدوائر السياسية ، حتى اصبحت مؤشرا الى تقدم الحياة الديمقراطية في الأردن وبدأ التركيز على قضية المرأة لمعالجة الفجوة بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية للمشاركة."

ولكن بالرغم من ذلك اعربت مريش عن اسفها لسوء الفهم الذي ما زال قائما في الأردن حول قضية المرأة والمرتبط بالبعد الإجتماعي والإقتصادي ، والمعيقات السياسية القائمة التي تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي المنظم. وقالت مريش : "بالعودة الى مفهوم المشاركة السياسية فإنه يعني ممارسة المرأة الفعلية في الإنتخاب والترشح وتقلد الوظائف العامة سواء كانت حزبية او نقابية او المشاركة في الإدارات المحلية او حتى الدور المؤثر من خلال مشاركتها في صنع القرار."

وأكدت الناشطة كلثم مريش لمحررة النشرة على ان قياس تطور وضع المرأة في اي من مستويات المشاركة السياسية لايمكن ان يمثله وصول نسبة قليلة من النساء الى مواقع قيادية في الدولة لأن هذا يعني اتخاذ سياسة مرحلية تتطلب وجود المرأة على رأس مؤسسات معينة . واضافت: "المهم دعم وجودها في هذه المواقع من خلال تغيير نظرة المجتمع للمرأة ، لأن وصولها الى اي موقع قيادي لايشكل فرقا دون تغيير جذري في نظرة المجتمع وسيقى وصولها ضمن خانة الأرقام المجردة فقط دون التعمق في واقعها من خلال الأحزاب والتعليم والعمل والتشريعات الناظمة للحياة السياسية في الأردن."

"بالعودة الى مفهوم المشاركة السياسية فإنه يعني ممارسة المرأة الفعلية في الإنتخاب والترشح وتقلد الوظائف العامة سواء كانت حزبية او نقابية او المشاركة في الإدارات المحلية او حتى الدور المؤثر من خلال مشاركتها في صنع القرار."

كما اشارت مريش الى اهمية تغيير خطط واستراتيجيات المنظمات النسائية والتي تحتاج الى دراسة ومراجعة تقييمية والإعداد المسبق لأي حدث وان لاتعمل بنظام "الفزعات" .

وفي نهاية اللقاء قالت مريش: "لا نستطيع انكار ما وصلت اليه المرأة الأردنية من انجازات كبيرة بالرغم من طموحنا الطامع بالأكثر. ومن المجحف ايضا تقييم انجازات المرأة في صنع القرار بمعزل عن اداء المؤسسات العام."

كما امتدحت مريش شبكة المرأة و ودورها بوضع خطة واستراتيجية مدروسة ومتخصصة لتمكين المرأة سياسيا في الحياة العامة والبرلمان وكل مواقعها وانعكاساته الإيجابية الواضحة على المرأة الأردنية وعليها بشكل شخصي.

وزير التنمية السياسية: ضعف مجلس النواب الحالي أضعف الحكومة، وقانون انتخاب جديد على الأبواب

عمان – نشرة شبكة المرأة لدعم المرأة

معالي وزير التنمية السياسية المهندس. موسى المعايطة

أكد وزير التنمية السياسية موسى المعايطة على ان قانون انتخاب جديد يتم مناقشته حاليا اوشك على الإنتهاء. وتمنى بأن يكون الحراك الديمقراطي في المرحلة القادمة عن طريق الأحزاب في الوقت الذي عبر فيه عن اسفه لإعتكاف المؤثرين في السياسة الأردنية عن المشاركة بالأحزاب .ووصف العلاقة بين الحكومة والنواب في الوقت الحاضر بالعلاقة "المتوترة " واشار الى تراجع الثقة ما بين الحكومة والنواب بالرغم من ان النواب كانوا قد منحوا الحكومة الثقة بالغالبية العظمى (80 صوتا) .

وأضاف المعايطة في جلسة نقاشية في 29 حزيران، 2009 حول " العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية " بتنظيم من شبكة المرأة لدعم المرأة وبمشاركة النائب ثروت العمرو وحضور نواب وسياسيين وحزبيين وناشطات في العمل السياسي والعام بأن النواب بعد اشهر قليلة من منحهم الثقة للحكومة تعود الثقة للتراجع بينهم والسلطة التنفيذية ويختفي التعاون بين السلطتين رغم عدم وجود مبررات منطقية.

وعزا وزير التنمية السياسية الخلل الى عدم وجود علاقة سياسية تربط السلطتين ببعضهما وفي كثير من الأحيان لايعرف سبب الخلاف بينهما وتكون المصالح الشخصية والفردية هي الطاغية. وأكد بأن وجود مجلس نواب قوي يعني حكومة قوية والعكس صحيح وهذا ما حدث للحكومة الحالية فضعف مجلس النواب الحالي اضعف الحكومة لعدم وجود تكتلات سياسية في البرلمان وبرامج واضحة. وشدد على صعوبة حل الإشكالات بين السلطتين وتطوير العلاقة بينهما في ظل استمرار الوضع القائم ، وان الحكومة والنواب معنيان بالإصلاح السياسي . وانتقد عدم اظهار النواب مؤخرا اهتماما بعملية الإصلاح السياسي .

وأشارت النائب ثروت العمرو الى ان التحديات كبيرة على السلطتين وتحتاج للمشاركة وقالت بأن التقصير من الطرفين والمسؤولية تقع على الجميع ، مضيفة بأن مجلس النواب يبدي استعدادا للتعاون مع السلطة التنفيذية بالرغم من النقاشات والمشادات التي يعتبرها بعض اعضاء الحكومة مأخذ على النواب." وأكدت ان عدم الرد على استجوابات النواب من قبل الحكومة يخلق فجوة كبيرة بين السلطتين وطالبت الحكومة بالديمقراطية الحقة.

وفي مداخلة للنائب عبد المجيد ذنيبات من كتلة جبهة العمل الاسلامي ردا على انتقاد وزير التنمية السياسية للنواب بعدم الإنجاز في مناقشة القوانين ،ا قال بأن القوانين تحتاج لفترة زمنية طويلة لدراستها والبت فيها . واشار الى ان الخلل بالواقع الذي يحرم السلطة التشريعية من ممارسة دورها الحقيقي وبقانون الإنتخاب الحالي وأضاف "وصولنا الى برلمان قوي يبدأ من قانون انتخاب جيد." وشكك برغبة الحكومة الحقيقية في الإصلاح وقال "ما زال ينظر للحزبي نظرة ريبة واتهام واتمنى ان ينظر اليه كمواطن صالح يسعى لمصلحة بلده."

صورة من الجلسة النقاشية

بينما نفى وزير التنمية السياسية وجود اي تضييق حكومي او تهديد على الأحزاب ومنح التمويل للأحزاب وأولها احزاب المعارضة اكبر دليل على علاقة الحكومة الطيبة بها . وتساءلت ناشطات " متى سنتخلص من فوبيا الأحزاب" وركزن على ضرورة اللقاءات الدورية للشباب مع المسؤليين من السلطتين بحوار شفاف وصريح للوصول الى التنمية السياسية الحقة ، وطالبت احداهن بإستحداث منهاج للتنمية السياسية يدرس في مدارس المملكة .

اللجنة الشبابية المؤازرة لشبكة المرأة لدعم المرأة

قامت شبكة المرأة لدعم المرأة بانشاء اللجنة الشبابية المؤازرة للمرأة في نيسان2009 . لايمان الشبكة بأهمية مشاركة الشباب (ذكور واناث) في دعم المرأة الأردنية كونهم يشكلون ثلثي المجتمع فضلًا عن دعم العمل الشبابي الاجتماعي وحرصاً على تعميق الشعور بالمسؤولية وتنمية روح التطوع لدى الشباب الأردني وإتاحة الفرصة للتعبير عن تطلعاتهم وتوجهاتهم من أجل النهوض بواقع المرأة.

حيث سيعمل الشباب على استقطاب المزيد من الأعضاء الفاعلين لمساندة المرشحات في حملاتهن الانتخابية ومساعدتهن في جمع الأموال ونشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات. اذ بمقدور فئة الشباب الواعية تغيير الفكر التقليدي لدى شريحه كبيره من الناس من خلال نقل الوعي و التجارب والافكار والتأثير بالاخرين ابتداءا من العائلة والاصدقاء والمعارف.

وقامت الشبكة ومن خلال منسق اللجنة الشبابية باختيار شاب وفتاة من كافة المحافظات الأردنية للتطوع كضباط ارتباط للشبكة في مناطقهم. ومن ثم عملت الشبكة ومن خلال ورشة العمل التي أقامتها في 15 حزيران على توضيح عمل شبكة المرأة لدعم المرأة ومعرفة احتياجات الشباب و توقعاتهم من الشبكة ووضع خطة عمل شاملة للشهور المقبلة.

وقد باشرت اللجنة الشبابية في نشاطاتها فتم عقد دورة "مهارات الاتصال الانساني" لتدريب الشباب على أهمية التواصل مع الغير وايصال رسائلهم في 19 آب 2009. كما بادر ضابط الارتباط في عجلون بالتنسيق مع هيئة شباب كلنا الأردن في محافظة عجلون لاستضافة اللجنة الشبابيةالمؤازرة لشبكة المرأة لدعم المرأة والفريق العامل على ادارة وتنسيق الشبكة من المعهد الديمقراطي الوطني في 3 أيلول 2009 .

كما عقدت شبكة المرأة لدعم المرأة افطارا بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل ودعت اليه أعضاء اللجنة الشبابية تقديرا لجهودهم الفاعلة ولاتاحة فرصة للشباب لمناقشة خططهم المستقبلية وتبادل الخبرات.

جريسات مقررة تجمع لجان المرأة لمحافظة البلقاء

السيدة ألفيرا جريسات

تم مؤخرا اختيار السيدة الفيرا جريسات نائب رئيس بلدية الفحيص سابقا، كمقررة تجمع لجان المرأه الوطني الاردني في محافظة البلقاء.

وتعتبر جريسات العضوالمؤسس لمنتدى الفحيص الثقافي وجمعية البيئة الاردنية في الفحيص من النساء الناشطات والفاعلات في المجتمع المحلي .وتحمل درجة الماجستير في الكيمياء من الجامعة الأردنية .وعملت الفيرا جريسات كمدرسة ومشرفة في وزارة التربية والتعليم على مدار 17 عاما.

الكاتب الساخر يوسف غيشان :
"المرأة الأردنية تعاني من كافة اشكال العنف المؤدلجة دينيا وتقاليديا وقانونيا "

"لتصل المرأة لحقوقها عليها الإستمرار بالنضال عبر التحالف مع الرجال التقدميين المساندين لقضايا المرأة"

عمان – نشرة شبكة المرأة لدعم المرأة

الكاتب الساخر
يوسف غيشان

"وقوف الرجل بجانب المرأة المظلومة المنتقصة الحقوق لايعتبر وقوفا بجانب العدالة الإجتماعية والإنسانية فحسب، بل ان تحرر المرأة هو بالأساس تحرر الرجل ذاته من عقده الإجتماعية ومفاهيم التفوق الأحمق والمزيف الذي تراكم مع صدأ العصور." هكذا بدأ الكاتب الساخر والأديب يوسف غيشان كلامه لمحررة النشرة .

واضاف : "لا اعتقد ان القامع يكون مرتاحا حتى لو حصل على مكتسبات ليست من حقه، فهو مضطر دوما للدفاع عما اغتصبه واحتله ظلما ، وهذا يرهقه اجتماعيا ويبدد طاقاته الإبداعية ويحوله بشكل ما الى عبد للشرير الذي ينمو بداخله. اقصد اني عندما اكون الى جانب المرأة اكون الى جانب نفسي وابنائي وبناتي والأجيال القادمة التي عليها ان تبني المجتمع الذي يتعاون الرجال والنساء معا فيه من اجل الإستمتاع بالحياة ، وليس في ارهاق الذات في البحث عن مبررات لوأد المرأة اجتماعيا وإنسانيا."

س. وهل برأيك ما زالت المرأة الأردنية تعاني الإنتقاص من حقوقها والظلم المجتمعي والعنف باشكاله المختلفة ومنه السياسي ؟

لو لم تعاني المرأة الاردنية من الانتقاص، لما كان هناك قضية ندافع عنها على الاطلاق، ولتفرغنا – النساء والرجال- لبناء المجتمع المثالي والتمتع بالحياة، وانتصرنا في كافة قضايانا الاجتماعية والسياسية.

طبعا المرأة الاردنية تعاني من كافة اشكال العنف المؤدلجة دينيا وتقاليديا وقانونيا ....والأخيرة هي الأخطر، لأن المرأة امام القانون ليست كالرجل وحقوقها منتقصة وتموت في ما يسمونه قضايا الشرف – اسميها قضايا قلة الشرف- حين يحول الذكر عاره العام وهزيمته المنكرة في كل مجالات الحياة الى مجرد عار امرأة يعتبرها شذت عن سيطرته ، فيغسل عاره بالقتل على ادنى اتهام، قد يكون مجرد مفاجأة احدى محارمه وهي تسمع لفريد الأطرش مثلا وهو يغني احدى اغاني الحب!!

القوانين هنا تلعب دورا متواطئا وتعطي الرجل مكافأة على القتل باخراجه من السجن بعد القتل خلال اقل من ستة اشهر بما يسمونه بالعذر المخفف. ناهيك عن قوانين الأحوال المدنية الكثير التي تنتقص من حقها بالمساواة التي من المفروض ان يكون الدستور قد كفلها في موادة الأولى.
طبعا جميع انواع الإستبعاد والإستعباد السياسي تمارس على المرأة بمباركة المجتمع والأعراف والقوانين الرجعية.

س. ما هي الطرق التي تستطيع المرأة من خلالها الوصول لحريتها وحقوقها الكاملة التي تؤهلها لتكون فاعلة بشكل ايجابي بمجتمعها لتحقيق الديمقراطية الحقة ؟

ليس هناك الا طريقة واحدة، وهي الإستمرار بالنضال من اجل الحصول على اكبر قدر من الحقوق باسرع وقت، عبر التحالف مع الرجال التقدميين المساندين لقضايا المرأة ودعم الأحزاب التقدمية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى الى المساواة والعدالة الإجتماعية.

س. هل تعتقد ان مشاركة المرأة السياسية في الأردن مازالت مجرد "ديكور" كما يصفه البعض ام انها مشاركة حقيقية فاعلة ؟

مشاركة المراة موجودة وليست ديكورا، واعتقد ان الكثير من النساء في كافة المجالات نجحن في اثبات ذواتهن في المجالات السياسية والاجتماعية ، لكننا نطمح الى الأكثر ، والى وتيرة اكثر تسارعا نحو التقدم. لا احد يستطيع ان ينكر دور أملي نفاع وتوجان فيصل مثلا، ولا دور الرائدات في العمل السياسي والاجتماعي ، ولا احد يستطيع ان ينكردور البرلمانيات الاردنيات بل ان نسبة النساء الفاعلات في البرلمان نسبة الى عددهن اكبر بكثير من نسبة الذكور الفاعلين.

س. ما هي الطرق التي تؤازر بها المرأة في بيتك عملك ومجتمعك ككل ، وكيف انعكست قناعاتك في كتاباتك ؟

في بيتي امارس قناعاتي كاملة مع زوجتي وبناني – ليس لدي اولاد – ومع اخواتي وقريباتي وكل من يدخل بيتي من النساء ، وكذلك في مجتمعي وفي عملي وفي كل مكان. قد لا استطيع ان اخلو تماما من امراضي الاجتماعية المتأصلة عبر العصور لكني في معركة دائمة معها واهزمها معظم الوقت.

كتاباتي ليست انعكاسات لممارساتي ، بل اني احول هذه القناعات الى كتابات تمثل احدى الطرق التي اخوض فيها معركة الحياة مع الأنثى، واعتبر نفسي طابورا خامسا وجزءا من ميليشيا النساء المناضة ضد التخلف والقهر.

س. كيف تصف المرأة في الأردن في كافة مواقعها وماذا تريد ان تقول لها ؟

اذا حاول اي شخص ان يراقب المرأة – اي امرأة- خلال 24 ساعة، فلن يستطيع اغفال دورها الكبير والعملاق الذي يفوق اضعاف ما يعمله الرجل. فهي تنهض من النوم فجرا- بينما (الرجل) ما يزال يشخر- تهيء الأولاد للذهاب الى المدرسة، وتقوم بترتيب البيت ،وتطبخ اذا لم تكن قد طبخت خلال الليل، ثم تنطلق الى عملها حيث تقاتل من اجل ان تقوم بعملها مثل الرجل في بيئة معادية متحرشة، وتحصل على رواتب اقل مقابل عمل اكثر ...ثم تعود الى البيت لا لتنام بل لتقوم بوضع الغداء واطعام الرجل والأطفال، وترتيب البيت والتفكير في طعام الغد وتدريس الأطفال احيانا...ثم تقوم بارضاء الرجل المتطلب...لتنام مرهقة وتصحو مع الفجر ...هذه الصورة تجعلني اقدس المرأة لا احترمها فحسب.

ماذا استطيع ان اقول للمرأة بعد ذلك سوى: ايتها العظيمة انت الحياة ... ونحن لصوص الحريات وسادة التفاخرالأجوف والإدعاء الأحمق... لا تحتملينا ايتها العظيمة بل ثوري علينا لتخليصنا من عقدنا.

س. من وجهة نظرك ككاتب عمود" ساخر" في صحيفة الدستور اليومية، لماذا نفتقد في الأردن وجود امرأة " كاتبة " ساخرة ؟

العالم باجمعه يفتقد الكتابات الساخرة الأنثوية ، وهذه تحتاج الى تحليل النقاد وعلماء النفس والاجتماع. اعتقد مثلا ان الكتابة الساخرة مادة عدوانية وهجائية ضد الآخر ، والمرأة بطبيعتها ليست عدوانية – الا اذا اضطرت الى ذلك- اضافة الى المعيقات التي يضعها المجتمع على ما يمكن ان تقولة المراة، فالمجتمع – مثلا – يقبل كلمات نابية استخدمها انا لكنه لا يمكن ان يقبلها من زميلة ويطلق عليها النعوت والاتهامات التي هي في غنى عنها.

لكن رغم ذلك فإن لدينا في الاردن تجارب نسائية ساخرة في طور النمو ، وربما سنكون من اوائل المجتمعات في العالم التي تنتج كاتبات ساخرات ، ليس بعدوانية الرجل بل بدفق اقل عدوانية ... وهذا رائع وجميل وانا متفائل بمستقبل الكتابة الساخرة النسوية في الاردن.

مجلس الشعب المصري

تخصيص ٦٤ مقعدا في مجلس الشعب المصري للنساء

وافق مجلس الشعب المصري منتصف حزيران الماضي على تعديل قانونه لإضافة ٦٤ مقعدا جديدا مخصصا للنساء الى مقاعده ليصبح عددها ٥١٨ مقعدا.

واستحدث المجلس ٣٢ دائرة انتخابية جديدة تتنافس فيها النساء فقط وتسفر انتخاباتها عن شغل المقاعد الجديدة ، وسيطبق التعديل ابتداءا من الإنتخابات التي ستجري العام المقبل . ويتكون المجلس حاليا من ٤٥٤ مقعدا منها عشرة مقاعد تشغل بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشغلها عادة نساء ومسيحيون . وفي المجلس حاليا سبع عضوات بينهن ثلاث فقط منتخبات.

وكان وزير الدولة المصرية للشؤون القانونية والمجالس النيابية مفيد شهاب قد صرح خلال المناقشات بأن التعديل القانوني هدفه التجربة وأنه لن يستمر الا لفصليين تشريعيين لمجلس ٢٠١٠ ومجلس ٢٠١٥. وأضاف الأصل هو المنافسة المفتوحة.

وصدر التعديل بموافقة اغلبية الأعضاء التي تمثل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم واعترض عليه ٩٦ عضوا من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب سياسية وكتل المستقلين . وقال المعترضون في بيان موقع سلموه لرئيس المجلس فتحي سرور بأن التعديل غير دستوري كونه يخل بمبدأ عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس او اللون او الأصل .

ويقول معارضون ان الهدف من زيادة اعضاء المجلس ضمان اغلبية اكبر للحزب الوطني الديمقراطي الذي لديه عضوات كثيرات يمكنه ترشيحهن ومساندتهن الى ان ينجحن. لكن الحزب الوطني يطالب منذ سنوات بحد ادنى لتمثيل النساء في مجلس الشعب تحقيقا للعدالة وزيادة تمثيل المرأة المصرية في الحياة السياسية .

مجلس الأمة الكويتي

النائب معصومه المبارك في مقابلة خاصة لنشرة شبكة المرأة لدعم المرأة: "إختراق اربع نساء لمجلس الأمة الكويتي ولأول مرة جاء نتيجة اربعة عقود من الجهود التراكمية"

عمان – نشرة شبكة المرأة لدعم المرأة

النائب د.معصومه المبارك

بعد اربع سنوات من منح المرأة الكويتية الحق في التصويت والترشح للإنتخابات و٤٤ عاما من النضال المتواصل من اجل الحصول على حقوقها السياسية، حملت الإنتخابات البرلمانية الأخيرة مفاجأة سارة لها بفوز اربع نساء بمقاعد برلمانية واختراقهن لمجلس الأمة الكويتي ولأول مرة. هذا وقد شكل الأمر حالة تفاؤل لدى كثير من النساء في المجتمعات العربية واملا في ان تعم التجربة.

وكانت ١٦ مرشحة يتنافسن ضمن ٢١٠ مرشحا للفوز بمقعد في مجلس الأمة الكويتي المؤلف من ٥٠ مقعدا في الإنتخابات الأخيرة التي جرت بتاريخ ١٦-٥-٢٠٠٩، مع الإشارة الى مشاركة ٢٧ مرشحة كويتية في انتخابات عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، الا ان الحظ لم يحالفهن حينها بالفوز.

وحصدت وزيرة الصحة السابقة معصومه المبارك المركز الأول في الدائرة الأولى ب ١٤٢٤٧ صوتا فيما حصلت سلوى الجسارعلى ٤٧٧٦ صوتا في دائرتها الثانية . وفي الدائرة الثالثة حصلت اسيل العوضي على المركز الثاني ب ١١٨٦٠ صوتا وروا الدشتي على المركز السادس بنفس الدائرة ب٧٦٦٦ صوتا. ويشار الى ان المرشحات الأربع انهين دراستهن بحصولهن على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية .

د. معصومه المبارك ،اول سيدة حملت لقب وزيرة في الكويت وتسلمت ثلاث حقائب وزارية متتالية هي وزارة التخطيط ، والمواصلات، و الصحة، تحدثت لرئيس تحرير النشرة عن الإنتخابات الأخيرة التي اهلتها ان تكون جزءا من السلطة التشريعية بعد وجودها في السلطة التنفيذية سابقا.

وأكدت المبارك على ان التغييرات في العملية الديمقراطية في الكويت تمت بتفاعل مجتمعي داخلي نتيجة اتساع الوعي السياسي الحقيقي وادراك لمعنى وقيمة مشاركة المرأة سواء كانت ناخبة ام مرشحة ، وهذا ما اوصلها للبرلمان دون الحاجة "للكوتا " مع قناعة المبارك بأن الكوتا ما زالت ضرورية مرحليا في المجتمعات العربية كي تصل المرأة لصنع القرار.

واشارت د.المبارك الى ان مفاجأة الإنتخابات الأخيرة بفوز النساء الأربع لم تكن وليدة الساعة كما يتصورها البعض بل كانت تغيير تراكمي للوعي المجتمعي والمرأة بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية على مدار اربعة عقود كان اول نتاجها عام ٢٠٠٥ بتعديل قانون الإنتخاب الذي سمح للكويتية لأول مرة بالإنتخاب والترشح للإنتخابات .

واعتبرت المبارك ان انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ كانت بمثابة التدريب العملي لتحقيق النتائج وقطف الثمار يوم ١٦-٥-٢٠٠٩ . وشددت المبارك على ان ما جرى دليل قاطع بأن الواقع السياسي الكويتي واقع حي لايتصف بأطر جامدة ،والحراك حقيقي يدل على ان ارادة المجتمع بالتغيير حتما ستحدثه .

وتحدثت استاذة القانون والعلاقات الدولية معصومة المبارك للنشرة عن امرين اعتبرا سلبيين ولكن برأيها كان لهما انعكاسات ايجابية على تجربة المرشحة الكويتية، وهما اجراء ثلاث انتخابات برلمانية على مدار ثلاث سنوات والذي كان بمثابة دورة تدريبية عملية للمرشحات وفي النهاية ساعدهن بالوصول لمجلس الأمة .

وأضافت : " ان اخفاق مجلس الأمة في الدورتين الماضيتين جعل الناس يحملون على النواب الرجال وتحميلهم مسؤولية الفشل فانعكس الأمر لصالح المرأة اذ تشكلت قناعة مجتمعية بضرورة انتخاب المرأة في المجلس الحالي وإنجاحها املا بالتغيير الإيجابي ."

وأكدت في نهاية اللقاء على ان التفاؤل بمستقبل افضل للبرلمانية الكويتية مرهون بأداء السيدات النواب وانجازاتهن واستقرار الوضع السياسي في الكويت وقالت : "مبدأيا الصورة للسيدات النواب الحاليات طيبة وتدعو للتفاؤل ." ودعت المرشحات للإنتخابات القادمة بالتحضير المبكر منذ الآن كي يحققن النجاح وعدم الإنتظار خصوصا وان تجربة السنوات الماضية للمجلس كان عمرها قصيرا لايتعدى السنة ،فعليهن ان يكن جاهزات على الدوام .

وفي تصريح اعلامي سابق للنائب رولا الدشتي قالت فيه: "أن اهل الكويت صوتوا من اجل التغيير وبناء الوطن بمشاركة المرأة ، والتصويت لها كان جزءا من التغيير الإيجابي المطلوب."

اما اسيل العوضي فقد اعتبرت الإنتخابات الأخيرة انتصارا للديمقراطية والمرأة الكويتية وكانت النائب سلوى الجسارقد صرحت سابقا بأن المرأة ستبقى نقطة التحول في تاريخ الكويت السياسي المتجدد .

وتجدر الإشارة هنا الى ان نسبة تمثيل المرأة في الإنتخابات الكويتية الأخيرة كانت ٥٤٪ من اجمالي عدد الناخبين المسجلين وثلاث نساء كويتيات تسلمن حقائب وزارية منذ عام ٢٠٠٥ .

كلمة رئيس التحرير

نساء خارج الزمن !!

خلود الخطاطبه

ما زالت معالم القهر والبؤس القاتل الذي يغلف ملامح وجهها البريء محفورة في ذاكرتي ... منذ اشهر حين قمت بزيارة لسجن النساء في الجويدة لإجراء تحقيق صحافي حول الموقوفات اداريا في الأردن والوقوف على قصصهن ومعاناتهن .

كلما نظرت اليها يخاطبني عقلي وقلبي: هذه الفتاة مكانها ليس هنا، مكانها الطبيعي بين أحضان اسرة تدرك براءتها ورهافة احساسها وتتعامل معها بمنتهى الحنان الذي تستحقه. ماذا جنت "هيا " لتكون في السجن منذ اكثر من سبع سنوات وقد دخلته قبل ان تتم التاسعة عشر من عمرها؟ ذنبها كان بانفصال ابويها وانتقالها قبل ان تتم الرابعة عشرة من احضان والدتها المغلوبة على امرها الى منزل والدها .

هنا بدأت معاناتها من ظلم أخيها الأكبر, اذ كانت تتعرض للضرب بألأحزمة والجنازير والأحذية بشكل يومي وبدون سبب !! وبقيت سنوات على هذا الحال
دون منقذ ... أب مريض نقل سلطاته الذكورية الى ابنه الأكبر ... وأم مغلوبة على امرها مابين ظلم الأهل وظلم الزوج السابق ..."وهيا" لم تعد روحها البريئة وجسدها الغض يتحمل الآم التعذيب.
وبعد تفكير قررت الهروب من المنزل فلجأت الى صديقة لها تحيا مع والدتها بمفردهم وبقيت شهور في منزلهم حيث وجدت حنانا لم تألفه قبلا في الوقت الذي قدم الأب والأخ فيه شكوى بهروبها للتعميم عليها وارجاعها للمنزل.

وخلال ترددها على احدى المحال التجارية تعرفت على شاب احبها واحبته فطلب منها ان يتزوجا فوافقت دون تردد. ولكن حلمها اصطدم بعدم وجود هوية شخصية معها لتستطيع اكمال اجراءات الزواج بشكل قانوني اذ تركتها في منزل اباها ولن تستطيع العودة لإستردادها. فطلب منها الشاب بأن يتزوجا عرفيا لحين ايجاد حل ولم تكن تعلم ما هو الزواج العرفي وحكمه في القانون فوافقت فأحضر شاهدين وكتبا ورقة الزواج فاستأجر لها منزلا وعاشا معا اشهر قليلة يحاولان ايجاد حل ليتزوجا قانونيا. وفي النهاية طلب منها ان تذهب الى المركز الأمني وتدعي ضياع هويتها الشخصية لتخرج هوية جديدة ولكن تم التعرف عليها نتيجة للتعميم الموجود في المراكز الأمنية من قبل والدها فتحفظ عليها واستدعي والدها وثارت ثائرة الأخ والأب لرؤيتها وهدداها بالقتل فتم نقلها للسجن للتحفظ عليها. ولدى معرفة الشاب الذي تزوجته عرفيا بما حدث قام بتسليم نفسه للأمن وطلب من والدها وأخيها بأن يسمحا له بالزواج منها قانونيا ليعيشا سويا بسلام ولكن الأخ رفض بشكل قاطع وفضل سجن اخته على زواجها بالرغم من المحاولات المستمرة من قبل اهل الشاب الذين حاولوا اقناع والدها بزواجهم الا انه رفض بتحريض من الأخ وقدم شكوى ضد ابنته والشاب الذي ارتبطت به بتهمة الزنا لأن القانون الأردني لايعترف بالزواج العرفي ويعتبره "زنا " وحكما عامين بتهمة الزنا.

المرأة لدعم المرأة

نيسان - أيلول ٢٠٠٩